

شروط ومتطلبات تحقيق الذكاء الاقتصادي على مستوى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

Conditions and requirements for achieving economic intelligence at the level of the Algerian economic institution

شويح محمد¹ * إدريس تواتي²

1 جامعة البليدة 2 علي لونيسي الجزائر mchouih@yahoo.com

2 جامعة أحمد بوقرة بومرداس touatidris@yahoo.FR

تاريخ الارسال: 2019-04-08، تاريخ القبول: 2019-05-06، تاريخ النشر: 2019/06/25

ملخص: تعمل المنظمات الاقتصادية اليوم على توظيف الذكاء الاقتصادي؛ كأسلوب جديد متطور يسمح لها من الاطلاع والتعرف على المعلومات والبيانات البيئية؛ والعمل على تحويلها إلى معلومات لتستخدمها في الدفاع عن وضعها التنافسي؛ و في إيجاد الحلول للعقبات التي تواجهها؛ وهي تقوم بنشاطها الاقتصادي؛ هذا الأسلوب الذي فرض نفسه في المؤسسات الحديثة كأسلوب تسييري استراتيجي قوي وفعال؛ وخاصة أنه يهدف إلى تعزيز قدرة ومكانة هذه المؤسسات في السوق والبيئة التي تعمل فيها؛ فهو يساعد أصحاب القرار على امتلاك المعلومة الموضوعية والفاعلة؛ التي تمكنهم من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب؛ ولقد ساعد في نمو وتطور استخدام هذا المفهوم تطور أنظمة تكنولوجيا المعلومات؛ وما لاشك فيه أن تحقيق هذا الذكاء يحتاج إلى شروط ومتطلبات وهو ما نرغب في التعرف عليه من خلال هذه الدراسة؛ مع استقراء واقع ذلك في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

الكلمات المفتاح: الذكاء الاصطناعي؛ المنظمات الاقتصادية؛ اتخاذ القرار؛ المعلومات.

Abstract: Economic organizations today use the term "business intelligence" as a new way of accessing environmental information and data and turning it into information; it uses to defend its competitive position and find solutions to the obstacles encountered. As a powerful alternative, in particular because it aims to strengthen the capacity and position of these organizations in the market and in the environment in which they operate, it helps decision-makers to have objective and effective information, that helps them make the right decision in a timely manner; The evolution of the use of this

* المؤلف المرسل: شويح محمد – جامعة البليدة 2 علي لونيسي

term corresponds to the evolution of information technology systems; however, this study will strive to focus on the ingredients of the realization of the practice of this intelligence, which has emerged as a strategic alternative to the modern economy.

Key words: artificial intelligence, economic organizations, decision making, information.

I- تمهيد :

يعرف عالم اليوم عالم العولمة والتنافسية الشرسة تطورات وتقلبات في الميادين المختلفة ومنها الاقتصادية خاصة؛ وذلك في ظروف بيئية اقل ما يقال عنها أنها معقدة ومضطربة تتميز بشدة المنافسة والتغير؛ حتم على المؤسسة الاقتصادية ضرورة تحقيق البعد النوعي في نشاطها وفي منتجاتها؛ والعمل على الحفاظ على مكانتها السوقية والاستمرار في نشاطها؛ من خلال تقديم لمنتجات بجودة ونوعية وتكلفة تحقق التميز وتحافظ على الزبون؛ وهو ما دفع بها إلى التوجه نحو استخدام أساليب أكثر تطورا واستجابتا لمتطلباتها التيسيرية؛ خاصة لما اشتدت المنافسة الاقتصادية وأصبحت بمثابة حرب اقتصادية؛ أرغمت المؤسسة الاقتصادية على ضرورة البحث عن الآليات والأساليب التي تمكنها من مواجهة هذه المنافسة؛ ومن جملته هذه الأخيرة الذكاء الاقتصادي؛ هذا المفهوم الذي اخذ يعرف اهتماما متزايدا وانتشارا واسعا؛ و قد جاءت فيه العديد من الدراسات والبحوث التي عملت على تعريفه وعرض تطوره التاريخي ومكانته في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية وغير ذلك؛ غير أن هذه الدراسات أغفلت شروط تبنيه وتطبيقه و تحقيق ممارسته على مستوى المؤسسة الاقتصادية؛ ومنه فإن الإشكال الذي نرغب في طرحه في هذه الدراسة هو ما هي شروط ومتطلبات تحقيق الذكاء الاقتصادي على مستوى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟ وعليه نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التركيز على معرفة شروط ومتطلبات تبنى وتحقيق ممارسة هذا الذكاء على مستوى المؤسسة الاقتصادية؛ والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بصفة خاصة، وللإجابة عن الإشكالية المطروحة ؛ قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة محاور؛ بحيث نتناول في المحور الأول: التعريف بالذكاء الاقتصادي؛ و في المحور الثاني: التطور التاريخي للذكاء الاقتصادي؛ خصائصه؛ أبعاده وأهميته، ونتناول في المحور الثالث: عناصر وشروط تحقيقه

الذكاء الاقتصادي على مستوى المؤسسة الاقتصادية، بينما نتناول في المحور الأخير واقع ممارسات الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية ومقوماته.

II- التعريف بالذكاء الاقتصادي

II 1 - البعد الاستبومولوجي والاصطلاحي للذكاء

أمام تعدد وتباين التعاريف التي أعطيت للذكاء الاقتصادي ارتأينا ضرورة التعريف بمصطلح الذكاء أولاً؛ فهل الذكاء صفة أم سلوك وممارسة أم هو قدرة عقلية متميزة أم مجموعة من القدرات العقلية والسلوكية؟ فبالرغم من أن الناس يحكمون على الأفراد بكونهم أذكاء أو غير ذلك؛ فيقولون أن هذا الفرد ذكي أكثر ذكاء أو أقل من الفرد الآخر وبالرغم من العلماء المختصين في هذا المجال (علماء النفس) اعتبروا أن موضوع الذكاء من المواضيع الهامة في دراسة وفهم سلوكيات الأفراد؛ فذهب البعض منهم في محاولة للتعرف على هذا الذكاء؛ بدراسته إن كان سلوكاً أم صفة؟ غير أنهم اختلفوا في تعريفه وإعطائه مفهوماً موحداً؛ فمنهم من ربطه بالأحاسيس والشعور ومنهم من ربطه بالعقل والعمليات الذهنية ومنهم من اعتبره مواطن سلوكية مختلفة تنمو وتتطور بمعزل عن بعضها البعض. وغير أن الاتفاق السائد بين المختصين في هذا المجال يتمحور في كون الذكاء هو مجموعة مواضع وليس موضعاً واحداً؛ حددها العالم جاردن Gardner بثمانية مواضع تعرف بالذكاءات وهي: الذكاء اللغوي؛ الذكاء المنطقي؛ الذكاء الموسيقي؛ الذكاء الجسمي الحركي؛ الذكاء المكاني؛ الذكاء الذاتي؛ الذكاء الشخصي الاجتماعي؛ الذكاء التطبيقي.¹ في حين يرى بعض المختصين أنه مفهوم غامض ومن الصعب تحديده فهو مفهوم يرتبط بمعنى متعددة ومتداخلة أحيانا ومتباينة أحيانا أخرى؛ وهو ما يُصعب من دراسته والتحكم فيه؛ على الرغم من أهمته وضرورة التعامل معه؛ فبعض الأفراد أذكاء في مواطن وغير ذلك في مواطن أخرى؛ كما أن مفهوم كونهم أذكاء فهو نسبي بينهم؛ كما أنه قابل للتطور فهو ليس ثابتاً؛ فهو ينمو ويتطور؛ كما أنه قد يتراجع؛ مما يجعل من الأفراد يتباينون ويتفاوتون عبر الزمن من حيث ذكائهم؛ ومنه فقد عُرف الذكاء من زوايا عديدة فمنهم من ربطها ب

__ القدرة على التكيف ومسايرة المعطيات البيئية: كأمثال شترن (Stern) الذي عرفه: "بأنه القدرة على التكيف العقلي مع الحياة و ظروفها الجديدة (القدرة على حل للمشاكل ومواقف الحياة الجديدة)".²

__ القدرة على التفكير المجرد؛ حيث عرفه ترمان (Terman) بأنه: القدرة على التفكير المجرد الذي يعتمد على المفاهيم الكلية وعلى استخدام الرموز اللغوية و العددية ".³

__ القدرة العلمية؛ فعرّفه كلفن (Colvin) على أنه: القدرة على التعلم والتحصيل.⁴

__ مجموعة الوظائف العقلية التي تميز الفرد؛ حيث عرفه وكسلر (Wechsler) : بأنه القدرة الكلية لدى الفرد على التصرف الهادف و التفكير المنطقي و التعامل المجدي مع البيئة "⁵.

ولما كان الذكاء مفهوم نسبي عمل بعض العلماء في التخصص أمثال أودين بورنج إلى وضع مقاييس تعرف بمقاييس الذكاء IQ تمكن من الحكم على وجود الذكاء ومستواه؛ كما توصل العديد منهم إلى أن الذكاء هو عبارة عن قدرات عامة تمكن الفرد من حل المشكلات التي تواجهه.

ومنه يمكن القول أن الذكاء مصطلح يتعلق بالقدرات العقلية للفرد التي تسمح له بتحقيق التفكير المجرد؛ وتحقيق البداهة و في السرعة في الفهم والتحليل وإيجاد الحلول أو اتخاذ القرارات اتجاه المشاكل والعقبات المختلفة التي تواجهه؛ وذلك بأحسن طريقة وأقلها كلفة وأضمنها نتيجة؛ وهو أيضا القدرة على ابتكار الطرق الجديدة في المواقف الصعبة؛ وتلعب في ذلك المشاعر وقوة الذاكرة والمعرفة دورا كبيرا؛ غير أن دراسته من الناحية النفسية في الغالب تركز على جوانب معينة منها: الشخصية؛ الإبداع والحكمة في التصرف. ومنه فهو نشاط فكري معرفي يركز على السرعة في الفهم والقدرة على تحقيق التصرف الأمثل. ويرتبط بالفطنة والقدرة على اتخاذ القرار المناسب؛ وهو صفة حميدة يرغب فيها الأفراد ويسعون إلى اكتسابها؛ كما أنه من الأمور النسبية بين الأفراد لإعتبار اختلاف أعمارهم وتجاربهم وقدراتهم العقلية و اختلاف بيئتهم... وعليه فالذكاء صفة وسلوك.

II 2- مفهوم الذكاء الاقتصادي:

في البداية نذكر بأن الذكاء الاقتصادي هو أسلوب تسييري حديث تستخدمه المؤسسة للاطلاع والتعرف على المعلومات والبيانات البيئية والعمل على تحويلها إلى معلومات لتستخدمها في الدفاع عن وضعها التنافسي؛ إذ يسمح لها باتخاذ القرار المناسب في الوضعيات التنافسية المختلفة؛ ولقد زادت من استخدام هذا الأسلوب بعد العرب العالمية الثانية كنتيجة لزيادة شدة تنافسية المؤسسات الاقتصادية؛ التي أصبحت تبحث عن المزيد من الزبائن؛ غير أن زيادة المنافسين جعل من هذه المؤسسة في وضع تنافسي حرج استوجب عليها مواجهته للحفاظ على وجودها والاستمرار في نشاطها؛ ولقد كان للذكاء الصناعي دور ومكانة كبيرة في مساعدة المؤسسة من مواجهة هذا الوضع التنافسي.

كما نشير أيضا إلى أن الدراسات التي تناولت تعريف الذكاء الاقتصادي قد تعددت وتباينت في تعريفها له ولمضمونه؛ حيث منها من تنظر له على أنه ممارسات ترتبط بالبعد التنافسي؛ وأخرى في كونها ممارسات ترتبط بالبعد المعلوماتي؛ كما أن هناك من الدراسات التي اعتبرها ممارسات ترتبط بالبعد المعرفي؛ في حين اعتبرته أخرى ترتبط بالبعد الحسي الاستشعاري...؛ ومن جملة التعاريف التي توضح لنا هذا التباين في التعريف والنظرة لهذا المفهوم نذكر:

__ تعريف الاقتصادي الانجليزي هارولد ويلنسكي (Harold Wilensky): لقد عرفه في كتابه الذكاء التنظيمي سنة 1967 بأنه بذلك النشاط الذي ينتج المعرفة التي تخدم الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية للمؤسسة في إطار قانوني ومن مصادر معروفة.⁶

__ تعريف مجموعة العمل في المحافظة العامة للتخطيط بفرنسا: وذلك من خلال التقرير الذي عُرف بتقرير MARTRE عام 1994، والذي عرف الذكاء الاقتصادي على أنه: "مجموع الإجراءات والأعمال المتناسقة للبحث والمعالجة والتوزيع للمعلومة المفيدة للأعوان والمتدخلين الاقتصاديين بما يسمح لهم من اتخاذ الإجراءات وصياغة استراتيجياتهم في أفضل الشروط".⁷

__ تعريف فرنسوا جاكوبياك (François Jakobiak): هو مجموعة النشاطات المنسقة التي تعمل على البحث عن المعلومة وتعالجها وتعمل على توزيعها للأعوان الاقتصاديين لإستخدامها واستغلالها⁸.

__ تعريف معهد الدراسات العليا للدفاع الوطني (IHEDN) في عام 2000، الذكاء الاقتصادي بأنه: "منهج منظم لخدمة الإدارة الإستراتيجية للمؤسسة، لتحسين قدرتها التنافسية من خلال جمع، معالجة المعلومات ونشر المعارف المفيدة للتحكم في بيئتها (الفرص والتحديات): وهو كذلك عملية مساعدة لدعم القرارات باستخدام أدوات خاصة، وتعبئة الموظفين والتركيز على حركية الشبكات الداخلية والخارجية"⁹.

__ تعرف الجمعية الفرنسية لتطوير الذكاء الاقتصادي (AFDIE) عام 2001، الذكاء الاقتصادي هو جميع الوسائل المنظمة ضمن نظام لإدارة المعرفة، إنتاج المعلومات المفيدة لاتخاذ القرار من منظور الأداء وخلق قيمة لجميع أصحاب المصلحة.¹⁰

__ وقد عرف ألن جويات (Alain Juillet) " الذكاء الاقتصادي على أنه القدرة على التحكم في المعلومة الإستراتيجية وحمايتها من طرف جميع المتعاملين الاقتصاديين من أجل الوصول إلى تحقيق المنافسة في المجال الاقتصادي، لتحقيق الأمن الاقتصادي وأمن المؤسسات، فهو ممارسة تنظيمية تحقق حماية المعلومة تدعيمها لاستخدامها في التأثير على الغير"¹¹ ؛ للإشارة فإن الكاتب هو مدير أعمال وشغل العديد من الوظائف في إطار الاستخبارات بما في ذلك مستشار للاستخبارات الاقتصادية في فرنسا لرئيس الوزراء.

__ تعريف فليب برنارد وكريستيان هربيلوت (Philippe Baumard Christian Harbulot et): "إن الذكاء الاقتصادي ليس مجرد فن المراقبة، ولكنه عملية هجومية ودفاعية لاستخدام المعلومة. والغرض منه هو الربط بين العديد من المجالات والميادين لخدمة الأهداف التكتيكية والإستراتيجية للمؤسسة. حيث أنه وسيلة للربط بين النشاط والمعرفة للمؤسسة"¹².

__ تعريف ألن جوليات Alain Juillet وهو المسؤول الأعلى للذكاء الاقتصادي بفرنسا سنة 2005: "الذكاء الاقتصادي هو التحكم وحماية المعلومة الإستراتيجية لجميع المتعاملين الاقتصاديين من أجل الوصول إلى: المنافسة في المجال الاقتصادي، الأمن الاقتصادي وأمن المؤسسات، تعزيز سياسة التأثير.¹³

ومنه يمكننا القول أنه بالرغم من الاختلافات الموجودة بين التعاريف المختلفة للذكاء الاقتصادي غير أن معظمها تهتم به لغرض تحقيق الفعالية الاقتصادية؛ ولعل هذا ما زاد من الاهتمام المتزايد به من قبل المسؤولين والمسؤولين عن الاقتصاد في المجتمع؛ كما تبين لنا أنه يرتبط بجملة من الممارسات التي تمتد في جذورها على الممارسات الإستراتيجية (الذكاء الإستراتيجي)؛ التي تسهل لتخذ القرار من اتخاذ القرار في الوقت المناسب وبأقل الأخطار والتكاليف؛ فمن خلاله تعمل المنظمة على إيجاد المعلومة المناسبة والمفيدة و وضعها تحت تصرف متخذي القرار في المنظمة ليوصلها في الوقت المناسب، وكذلك الحال بالنسبة للدارسين والباحثين والمختصين؛ كما تبين لنا أنه مفهوم يهم الدولة كما يهم المؤسسة الاقتصادية؛ ولا يمكن أن تتحقق ممارسته بصفة فعالة إلا من خلال تضافر جهودهما؛ فالدولة تصنع التوجيهات وتقدم التحفيزات وتحمي المؤسسات؛ وهذه الأخيرة توفر المعلومات والبيانات؛ التي تستخدمها الدولة بالإضافة إلى معلومات أخرى لتحقيق هذا الذكاء.

وهنا قد يطرح إشكال حول ما جب على المؤسسة تقديمه للدولة كمعلومة وما يجب الامتناع عنه؛ لإعتبار التنافسية والسرية؛ وهو مجال آخر للبحث والدراسة.

II 3- بعض المصطلحات المرتبطة بالذكاء الاقتصادي:

لقد تبين لنا من خلال التعاريف السابقة أن هناك ارتباط كبيرة بين مصطلح الذكاء الاقتصادي و عدد من المصطلحات الأخرى المرتبطة به ومن بينها نذكر:

1) التجسس والذكاء الاقتصادي: صحيح أنه لتحقيق الذكاء الاقتصادي لا بد من توفر المعلومة المناسبة؛ وهو ما يهدف للوصول إليه التجسس؛ غير أن الذكاء الاقتصادي لا يمكن

اعتباره تجسس؛ ذلك لأن التجسس يعمل للوصول للمعلومة بطرق خطيرة وغير مشروعة؛ كالسرقة؛ القرصنة؛ التصنت... الخ؛ وهو يهتم بالبحث عن معايب الآخر، وكشف أسرارهِ؛ وهو ما يحاربه القانون؛ ويعرض ممارسه إلى العقوبة؛ أما الذكاء الاقتصادي فهو يقوم بذلك وفق الطرق والأطر القانونية؛ والتي لا تهدف إلى هذه المواطن؛ كما أن ممارسته مشروعة ولا تعرض صاحبها إلى العقوبات القانونية.

2) الاستخبار والذكاء الاقتصادي: في اللغة العربية يقال استخبر عن فلان بمعنى سأل عنه؛ واصطلاحا قد يعتقد البعض أن نظام الاستخبارات هو نظام الذكاء الاقتصادي لاعتبار نظام الاستخبارات يعمل للوصول إلى المعلومة بطريقة سرية كما هو عليه الحال في الذكاء الاقتصادي؛ غير انه لا يمكن القول أن الذكاء الاقتصادي هو الاستخبار؛ فالاستخبارات هي وسيلة ومصدر لجمع معلومات التي تتعلق بأشخاص أو أطراف معينة؛ كترصد حركات العدو؛ بطريقة سرية للإيقاع به والحفاظ على النظام القائم؛ وهو لا يرتبط بالمواقف التنافسية؛ بينما الذكاء الاقتصادي فهو يهدف من خلال الحصول على المعلومات إلى إيجاد الحلول وتسهيل اتخاذ القرارات المناسبة في المواقف التنافسية المختلفة.

3) اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي: يعتبر مفهوم اليقظة من المفاهيم الحديثة نسبيا في إدارة الأعمال؛ وهو الآخر عرف مجموعة من التعريفات؛ غير أن مضمونه ارتبط في الكثير من الأحيان بفكرة المراقبة؛ التردد والاستيقاظ المستمر؛ اتجاه ما تفرز البيئة من مخاطر؛ وهو ما يسمح من الاستعداد المبكر لمواجهة هذه المخاطر؛ ويحقق حماية أفضل للمؤسسة من الخطر المحتمل لا سيما اتجاه المنافسين؛ وقد اشتهر هذا المصطلح في أدبيات إدارة الأعمال بكونه رادار المؤسسة؛ حيث أنه بمجرد أن يستشعر هذا الرادار الخطر تقوم المنظومة باتخاذ إجراءات الدفاع. وتشير العديد من الدراسات أن لليقظة دور كبير في توجيه مستقبل المؤسسة التنافسي؛ الإنتاجي؛ التكنولوجي؛ التجاري... الغ؛ ومنه يمكن القول أن الذكاء الاقتصادي يقوم على استخدام توليفة من أنواع اليقظة؛ التي تعمل على تحقيق الاستشعار المسبق للخطر وهو لا ينتظر؛ وبذلك فهو نظام يقظة مبكر ومتطور؛ يقوم على استخدام مخرجات نظام اليقظة؛ الذي يوفر له معلومات

أساسية ؛ تشكل احد مدخلات؛ ومن ثمة فنظام الذكاء الاقتصاد نظام يستخدم اليقظة الإستراتيجية؛ وهو نظام اشمل واعقد منها.

4) إدارة المعرفة والذكاء الاقتصادي: تعرف إدارة المعرفة على أنها: الجهد المنظم الواعي الموجه من قبل منظمة أو مؤسسة ما من أجل التقاط وجمع وتصنيف وتنظيم وحزن كافة أنواع المعرفة ذات العلاقة بنشاط تلك المؤسسة؛ وجعلها جاهزة للتداول والمشاركة بين أفراد وأقسام ووحدات تلك المؤسسة بما يرفع مستوى كفاءة اتخاذ القرارات والأداء التنظيمي.¹⁴ ومنه فإن مفهوم إدارة المعرفة يهتم بتوفير المعلومات للعاملين بالمؤسسة؛ بما يساعد على توليد المعرفة قصد توظيفها والاستفادة منها؛ وإدارة المعرفة كإدارة الذكاء الاقتصادي تتعامل بالدرجة الأولى مع العقول البشرية العالية المستوى والتفكير (رأس المال البشري)؛ والتي أصبح ينظر لها أنها مصدر لتحقيق وتطوير وتوظيف المعرفة؛ الخبرة والمهارة؛ وهو ما جعل م هذه الإدارة تعمل على تحقيق الاستثمار الأمثل لرأس المال الفكري؛ بالإضافة الاستثمار في نظم تكنولوجيا المعلومات؛ حيث يشكل اليوم رأس المال البشري وتكنولوجيا المعلومات أهم مجال اهتمام إدارات الموارد البشرية والمنظمات بصفة عامة في تحقيق المعرفة والذكاء الاقتصادي؛ خاصة وأن كل من المعرفة والذكاء الاقتصادي يقوم على نظم المعلومة في بعدها الاستراتيجي والتشغيلي؛ كما أنهما يهدفان إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة.

III- التطور التاريخي للذكاء الاقتصادي؛ خصائصه؛ أبعاده وأهميته:

III - 1 التطور التاريخي للذكاء الاقتصادي:

يُرجع العديد من الدارسين والباحثين اليوم تاريخ ظهور مصطلح الذكاء الاقتصادي إلى ظهور اقتصاد المعرفة الذي يقوم على البحث والمعالجة للمعلومات بطريقة علمية متطورة؛ تقوم في الغالب على استخدام تكنولوجيا المعلومات؛ حيث كان لهذا الاقتصاد _اقتصاد المعرفة_ الأثر الكبير في تطوير الأنظمة الاقتصادية؛ كما يرجع البعض هذا الظهور كمصطلح إلى سنة 1994 وذلك من طرف مجموعة العمل في المحافظة العامة للتخطيط بفرنسا (Martre)، والتي عرفت على أنه "مجموعة الأعمال المرتبطة بالبحث، معالجة و بث المعلومة المفيدة للأعوان و المتدخلين الاقتصاديين

لصياغة إستراتيجياتهم¹⁵؛ غير أن المتمعن في التطور التاريخي للذكاء الاقتصادي كممارسة ونشاط يرجعه إلى الممارسات التجارية التي ظهرت مع ظهور المدن التجارية الكبيرة في القرن 15 م؛ وما صاحبها من حركات المنافسة والتجسس التي كانت أشبه بالحرب الاقتصادية؛ وأما في بعده الحديث فنجد أن هذا المفهوم ظهر كامتداد وتطور لفكرة ومصطلح اليقظة الإستراتيجية ويمكن القول أنه ظهر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التسويق حينما أنشأت خلايا الذكاء التسويقي؛ سنة 1950 (Cellul Marketing Intelligence) بعد المنافسة التي أصبحت تعرفها المؤسسات الاقتصادية؛ كنتيجة لانفتاح السوق على البيئة الخارجية خاصة مع بريطانيا وذلك بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث عملت هذه الخلايا على التعرف على وضع السوق والمنافسين؛ ثم تطور سنة 1959 ليستخدم بإسم نظام ذكاء الأعمال (Busines Intelligence system) وذلك بشركة IBM؛ حيث كان يشكل هذا النظام قواعد لتوجيه أعمال الشركة؛ وذلك من خلال العمل على جمع المعلومات وتخزينها وإيصالها لمتخذ القرار؛* وقد عرف عدة تطورات أخرى عبر الزمن عرف من خلالها جملة من التسميات؛ منها الذكاء التنافسي؛ اليقظة الإستراتيجية؛...؛ كما نذكر في هذا الصدد أن الدول قد اختلفت هي الأخرى في تطبيق هذا المفهوم؛ ولعل هذا ما جعل الكتاب يختلفون في وضع تعريفا واحدا له.

ونذكر مرة أخرى في هذا الصدد أنه من الصعب تحديد فكرة ظهور الذكاء الاقتصادي كممارسة ونشاط؛ فالتاريخ الاقتصادي يبين لنا أن هذه الممارسة موجودة منذ أن ظهرت التجارة؛ غير أن أساليب الممارسة هي التي تغيرت وكذلك التسمية؛ حيث ظهرت هذه الممارسة في مراحلها الأولى كشكل من أشكال الحس الاقتصادي؛ الذي يسمح من التنبؤ؛ الإطلاع والتعرف على المتطلبات البيئية الاقتصادية؛ وخاصة منها التنافسية؛ وذلك قصد اتخاذ إجراءات استباقية واحترازية وأخرى تديره لمواجهة هذه المتطلبات البيئية؛ حيث تلعب في ذلك المعلومة الدور البارز والمهم. وهو ما جعل منه نظام استشعار وتدير في آن واحد للوضع الاقتصادي؛ فمن خلال هذا الاستشعار تستطيع المؤسسة الاقتصادية من جمع المعلومات والبيانات ذات العلاقة بنشاطها؛ ومن خلال التدبير تعمل المؤسسة على وضع الخطط والبرامج والسياسات التي تحقق لها نشاطاتها وتحافظ على وضعها التنافسي أو تحسنه؛ وبالتالي فهو ليس نظام معلومة فقط؛ بل هو نظام يقظة متطور؛ يسمح من التأقلم مع المتطلبات البيئية؛ ويجعل من المنظمة الاقتصادية تعمل بأريحية أكثر؛

وبتحكم أفضل في مواردها الاقتصادية والفنية؛ وهو يأخذ اليوم معاني ومحاور عديدة بالمؤسسة؛ كالذكاء التكنولوجي؛ الذكاء التسويقي؛ الذكاء الإداري؛ الذكاء التنافسي...

III - 2 خصائص الذكاء الاقتصادي:

إن معرفة و فهم خصائص الذكاء الاقتصادي يسمح لنا من التفرقة أكثر بينه وبين المصطلحات ذات الصلة به؛ كما يسمح لنا التعرف على الوقوف على المزايا المرتبطة به؛ ويمكن حصر جملة خصائصه في ما يلي:

- يقوم على الممارسة الإستراتيجية في تسيير المعلومات التنافسية؛ وذلك من خلال الاستغلال والتوظيف الاستراتيجي والتكتيكي للمعلومات ذات التأثير على القرارات التنافسية.
 - يقوم على وجود إدارة قوية لها القدرة على إدارة الأعوان الاقتصاديين والتنسيق بينهم.
 - يقوم في ممارسته على وجود قوى الضغط والتأثير.
 - يقوم على وجود مؤسسات قوية النشاط والتأثير.
 - يقوم على استخدام القواعد العلمية ولا سيما تلك التي تعلق بالتنبؤ والتحليل.
 - يقوم على السرية في الحصول على المعلومة وفي نشرها.
- ومنه يمكن القول أن خصائص الذكاء الاقتصادي تتمحور في دعم وتغذية صناعة القرارات التنافسية الإستراتيجية.

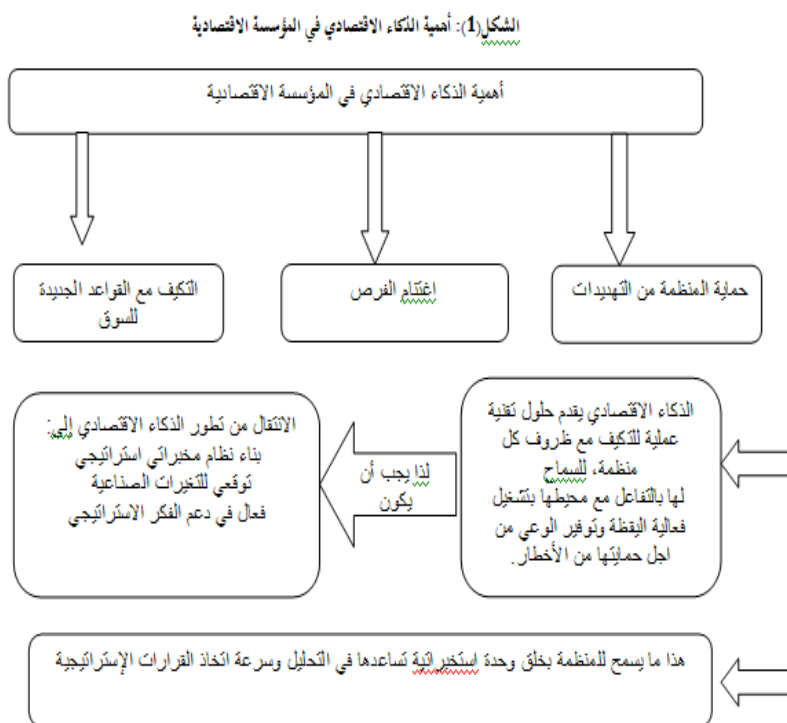
III - 3 أبعاد وأهمية الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الحديثة:

بالنظر على التعريفات التي أعطيت للذكاء الاقتصادي وللتطور الذي عرفه عبر التاريخ من حيث كونه ممارسات ونشاطات يمكن القول أن أبعاد الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الحديثة ترتبط بتحقيق مجموعة من العناصر يمكن تلخيصها في ما يلي:

- 1) الاستعداد المسبق لمواجهة التهديدات والمخاطر: بالتعرف على المعطيات الحالية والمستقبلية للسوق؛ وللبيئة التي تشغل بها المؤسسة؛ وذلك من خلال الدراسات والبحوث الإستشرافية؛ للعناصر البيئية.

- 2) تأمين المؤسسة من الخطر: بالتحكم في المعلومات والبيانات الخاصة بها والاستعداد لذلك.
- 3) الإدراك المسبق للفرص وسبل الوصول إليها: وذلك بالتهيؤ للإستغلال الفرص الموجودة في البيئة؛ قبل أن يستغلها المنافسون.
- 4) تعزيز وتدعيم المكانة السوقية للمؤسسة: فهو ومن خلال المعلومات البيئية التي يوفرها للمؤسسة يسمح لها من تعزيز وتدعيم مكانتها السوقية؛ إذا تمكنت من الاستغلال الأمثل لهذه المعلومات.
- 5) تحقيق القدرة على التنافسية: من خلال تعزيز الاستغلال الأمثل لثروات المؤسسة وذلك بالتنسيق المحكم للإمكانيات وحسن التصرف فيها.
- 6) ممارسة الضغط والتأثير على الآخر (المنافسين): وذلك حتى تؤمن مكانتها ضمن السوق والبيئة التي تعمل فيها وتحقق الريادة التنافسية.
- 7) تطوير المنتجات: حيث يسمح من التعرف على قرارات المنتجين الحاليين في المجال الإنتاجي؛ والتعرف على المنتجين المحتملين؛ وهو ما يعطي فرصة للمؤسسة من تحقيق الإبداع والتطوير لمنتجاتها والذي يحافظ على وجودها واستقرارها.
- 8) المساعدة على اتخاذ القرارات: وخاصة القرارات الاستثمارية الجديدة أو القرارات التكتيكية التي تسمح من مواجهة المنافسين في ظروف أحسن.
- 9) يساعد على تحقيق التنسيق بين وظائف المؤسسة والاستغلال لمواردها: فهو يعمل على توحيد الجهود وحشد الطاقات والموارد لمواجهة المتطلبات البيئية.
- 10) يساعد على تحقيق النجاح وزيادة الربحية: وذلك لإعتباره يقوم على التعرف على ما يقوم به المنافسين في السوق؛ والاستعداد لمواجهة ذلك من خلال عملها على تحقيق الميز التنافسية؛ وهو ما يعتبر عامل أساسي في تحقيق النجاح وزيادة الربحية.

ومنه يمكن القول أن المتفحص لهذه العناصر يجدها مترابطة ومتكاملة ومتفاعلة فيما بينها؛ وأنها ترتبط بصفة خاصة بإقتصاد المنافسة؛ كما يمكن لنا النظر إلى أهمية الذكاء الاقتصادي على مستوى المؤسسة الاقتصادية من زاوية أخرى يمكن تمثيلها في الشكل التالي:



Source : Nabila Sahnoune, introduction à la démarche d'intelligence économique dans l'entreprise , Séminaire de sensibilisation à l'intelligence économique et à la veille stratégique, Alger, Hôtel_ El Aurassi , Algérie, le 23/12/2008, p03 .

ومما سبق يمكن القول أن الأهداف التي يرمي على تحقيق الذكاء الاقتصادي تتمحور في العناصر الأساسية وهي:

__ التنبؤ والتوقع للأسواق المستقبلية ومعرفة الحالية.

- __ التعرف على المنافسين وعلى الاستراتيجيات التنافسية التي يتبنونها.
 - __ التعرف على ثغرات المنافسين وعلى الفرص السوقية الحالية والمستقبلية خاصة.
 - __ بناء نظام معلومات تسويقي قوي وفعال والعمل على الحفاظ عليه والتحكم فيه.
 - __ ضبط ودعم سياسة التأثير.
 - __ حماية المؤسسة من الخطر التنافسي.
- وكل هذا ما يسمح للمؤسسة من اكتساب مكانة سوقية مميزة؛ ويعطيها القدرة على التموّع في السوق ومواجهة الأخطار التي قد تظهر فيه. هذا وقد حدد LEVET J.L وظائف الذكاء الاقتصادي في العناصر التالية:¹⁶

- التحكم في ثروة وموارد المؤسسة.
- الاكتشاف والتنبؤ بالمخاطر و التهديدات والفرص المتاحة.
- تحقيق التنسيق بين مختلف الأنشطة.
- تحقيق ممارسة التأثير في الغير.

IV- عناصر وشروط تحقيقه الذكاء الاقتصادي على مستوى المؤسسة الاقتصادية:

1-IV عناصر تحقيق الذكاء الاقتصادي على مستوى المؤسسة الاقتصادية:

في البداية نشير إلى أن العناصر التي يقوم عليها الذكاء الاقتصادي على مستوى الدولة تتمحور في العناصر التالية:

- __ تحقيق الأمن الاقتصادي: وذلك بالتطلع والاستقاء للتهديدات الاقتصادية وخاصة منها الخارجية والعمل على إرساء القواعد والآليات التي تحمي الاقتصاد الوطني من المخاطر المختلفة؛ وخاصة ما تعلق منها بالتنافسية الخارجية؛ وتلعب الدبلوماسية الاقتصادية والسياسية دورا هاما في ذلك.

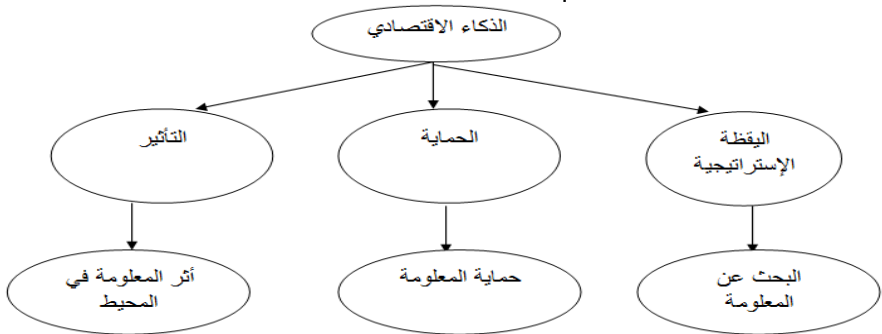
__ **سياسة التأثير:** وذلك عن طريق استخدام المعلومات كسلاح قوي للتأثير في المنافسين والهيئات والمنظمات التي لها القدرة على اتخاذ القرار؛ لتجعل منها تتخذ قرارات تخدم اقتصاد الدولة. مثل ما يحصل اليوم من قبل اللوبيات التي تصنع القرارات التي تخدم مصالحها؛ على المستويات المختلفة.

__ **تحقيق التنافسية:** وذلك من خلال المساهمة في إرساء قواعد التنافسية العادلة و البناء وتشجيع ذلك؛ من خلال سن التنظيمات والمعايير التي تيسر النشاطات الاقتصادية؛

__ **تحقيق التقييم والمراقبة:** وذلك من خلال بضبط الهيئات التي تقيم وتراقب الحياة الاقتصادية؛ وتجعل منها تدور في فلك السياسة الاقتصادية العامة التي تضعها الدولة؛ والتي تصب في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني والمحافظة عليه؛

وأما على مستوى المنظمات الاقتصادية فإن الذكاء الاقتصادي يقوم على ثلاث عناصر مترابطة ومتكاملة وهي اليقظة الإستراتيجية، الأمن والتأثير؛ يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل(2): عناصر الذكاء الاقتصادي على مستوى المنظمات الاقتصادية



Source: Boudjema.M, intelligence économique: concept, définitions, et mode opératoire, séminaire des sensibilisations à l'intelligence économique et à la veille stratégique, Alger-hôtel el aurassi, Algérie, le 23/12/2008, p8.

حيث أن:

1) اليقظة الإستراتيجية: تقوم اليقظة الإستراتيجية بأربعة أدورا متكاملة في نظام الذكاء الاقتصادي، يمكن تلخيص في ما يلي:

__ **التوقع أو التنبؤ:** فهي تسمح بالتوقع والتنبؤ بنشاطات المنافسين كما تسمح من التعرف على تغيرات المحيط والبيئة التي تنشط فيها.

__ **الاكتشاف:** تسمح اليقظة الإستراتيجية للمؤسسة من التعرف على السوق والبيئة التي تنشط فيها؛ وتساعد في التعرف على الفرص والتهديدات الموجودة في بيئة الأعمال؛ كما تسمح من اكتشاف المنافسين الجدد أو المحتملين؛ بالإضافة إلى اكتشاف المؤسسات التي يمكن شرائها أو التي يمكن إقامة شراكة معها من أجل التطوير، اكتشاف فرص في السوق.

__ **المراقبة:** تسمح اليقظة الإستراتيجية من مراقبة ومعرفة تطورات المنتجات في السوق وطرق عرضها، كما تسمح من معرفة التطورات التكنولوجية التي تسمح أو تستهدف النشاط.

__ **التعلم:** وذلك بالتعرف على خصائص الأسواق الجديدة، وأخطاء و نجاحات الآخرين (المنافسين)، مما يسهل تقدير المشاريع، وضع أسلوب جديد للتسيير أو بناء نظرة موحدة للمسيرين.

ومنه يمكن القول أن نظام اليقظة الإستراتيجية يقوم على الإنذار المبكر الذي يُنبه ويُرشد متخذي القرار فيما يخص المعطيات السوقية التنافسية والبيئة الجديدة والمتابعة لها؛ و يسمح لهم من تتبع التطورات ذات التأثير على قرارات ونشاطات المؤسسة.

2) الأمن والحماية: يمكن تعرف أمن المعلومات على أنه مجموعة من الإجراءات و الوسائل أو الإمكانات النشطة والدفاعية لضمان حماية معلومات المؤسسة وهو يتعلق بالدرجة الأولى بحماية وتأمين نظام المعلومات من خطر التجسس والاختراق والسرقة... والمحافظة على المعلومة من كل ما يمكن أن يؤثر فيها سلبا فيفقد قيمتها وأهميتها، ومن ذلك خطر التشغيل والإدارة أو أي خطر آخر.

3) التأثير: وهو استخدام المؤسسة للمعلومة بالطريقة التي تجعل من بيئتها أكثر ملائمة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية وتساعدتها في مواجهة التيارات التي قد تكون ضارة، وللتأثير عدة وسائل أهمها التأثير عن طريق حملات الاتصال وهذا للتأثير على المستهلك، التأثير باستخدام التفكير أو ما يسمى للتأثير على قادة الرأي، وأخير التأثير عن طريق الضغط أو ما يطلق عليه (Lobbying).¹⁷

IV-2 شروط تحقيق ممارسة الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية:

إن القراءة والتحليل لموضوع الذكاء الاقتصادي يدفع بنا إلى التفكير في الكيفية التي تسمح من تحقيق ممارسته؛ حيث أن ما سبق من الدراسة سمح لنا من التعرف أكثر على مفهوم الذكاء الاقتصادي من حيث بعده الإستيمومولوجي والاصطلاحي؛ كما سمح لنا من التعرف أكثر على تطوره التاريخي؛ وهذا أمر مهم لمعرفة موضع المادة التي نحن بصدد دراستها؛ غير أن السؤال الذي قد يطرح و بإلحاح هو كيف يمكن تحقيق ممارسته على مستوى المنظمات الاقتصادية؟ لأن العبرة من هذا ليس التعرف على المصطلح بحد ذاته وإنما في كيفية تحقيق ممارسته كما جاء في إشكالية هذه الدراسة؛ وهو ما سنحاول التعرف عليه فيما يلي:

— **جود اقتصاد نشط:** والمقصود بذلك وجود نظام اقتصادي يقوم على الحركة والتنافس؛ فالاقتصادي الذي يقوم على الركود وفقدان التنافسية يفقد قيمة وأهمية ممارسة الذكاء الاقتصادي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية؛ فكلما زاد درجة الحركة والتنافس في النشاط الاقتصادي تزداد معه أهمية الذكاء الاقتصادي.

— **إرادة مسيري المؤسسة وأصحاب القرار في تبني الذكاء الاقتصادي:** تعتبر إرادة مسيري المؤسسة وأصحاب القرار في تبني الذكاء الاقتصادي عاملا أساسيا في تحقيق ممارسة الذكاء الاقتصادي؛ فذلك يسمح من إرساء القواعد العملية لتحقيق هذه الممارسة؛ كم أن إشرافها عليه يعطيه دافعا قويا.

— **تبني البعد الاستراتيجي في التسيير:** فالمؤسسة التي تقوم على التسيير التقليدي لا يمكنها من تحقيق ممارسة الذكاء الاقتصادي؛ فهذا الأخير يركز على الممارسات الإستراتيجية.

— **وجود كفاءات بشرية:** (قدرات تسييرية عالية الكفاءة) حيث تعتبر الموارد البشرية محور نجاح المنظمات المعاصر؛ ومنه لا يمكن تطبيق وممارسة الذكاء الاقتصادي إلا بوجود كفاءات بشرية تؤمن به ولها القدرة على تجسيده والعمل به.

— **وجود ثقافة الذكاء الاقتصادي:** من المهم وجود ثقافة تسييرية تقوم على الذكاء الاقتصادي لتسهيل ممارسته والالتزام بمتطلباته.

وهو ما يتطلب مرونة تسييرية ومناخ تنظيمي خاص مبني على ثقافة تنظيمية قادرة على تبنيه وتطبيقه.

— **وجود نظام استشعار وبقظة:** يقوم على التتبع والرقابة المستمرة والمنظمة؛ التي تسمح من رصد المعلومة التي تتعلق بالمنافسين والبيئة الاقتصادية؛ في الوقت المناسب وبالكيفية المناسبة؛ مما يسمح من جمع معلومة نقية يمكن توظيفها في التحليل والدراسة؛ وفي اتخاذ القرار المناسب؛ ونذكر هنا أن جمع المعلومة لا يتعلق فقط بالوضع الموجود فقط وإنما خاصة أيضا بالوضع الاحتمالي؛ أي التنبؤ بما يمكن أن يكون عليه الوضع في المستقبل؛ وهو ما يساعد أكثر المنظمة في اتخاذ القرارات المستقبلية والتموقع المستقبلي الأحسن في السوق؛ ويتضح لنا أن نظام الاستشعار والبقظة يرتبط أكثر بنظام المعلومة ونظام المنافسة الذي تتبناه المؤسسة.

— **توفر مراكز الإستشعار؛ الدراسات؛ البحث والتطوير:** ويعتبر ذلك من العناصر الأساسية في المؤسسة الاقتصادية الحديثة؛ فهي بمثابة المخبر الذي تعمل فيه المؤسسة والذي يساعده في اتخاذ قراراتها المختلفة وخاصة تلك التي تتعلق بالمستقبل والمنافسين.

— **توفر نظام معلومات متطور:** لا يمكن أن نتصور تحقيق ذكاء اقتصادي بعيدا عن نظام معلومات متطور؛ فالمعلومة تشكل حجر الأساس في الذكاء الاقتصادي؛ وفي العمليات التسييرية بصفة عامة؛ غير أنه ولخصوصية المعلومة التي يتعامل معها الذكاء الاقتصادي؛ تحتاج المنظمة الاقتصادية على نظام معلومات متطور؛ يقوم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات المناسبة؛ كما يقوم على استخدام تقنيات رصد وجمع وتحليل البيانات والمعلومات (الاستقصاء)؛ هذا المجال الذي يعرف هو الآخر تطور كبير؛ ويتوجب على المنظمة التحكم فيه حتى تحقق الغاية من تبني البقظة الاقتصادية؛ وتزداد أهمية نظام المعلومة في الذكاء الاقتصادي لكون مجال جمع

المعلومات متعددة فمنها ما يتعلق بنشاط الإنتاج؛ التسويق؛ المالية؛.... لتستخدم في أبعاد تسييرية متعددة ومنها خاصة الإستراتيجية؛ ومنه فإن أي عجز أو خلل في هذا النظام سيؤثر مباشرة وبصفة سلبية على المنظمة؛ كما أن فعاليتها تعطي فرصة أحسن لتحقيق الذكاء الاقتصادي للمنظمة. و نشير في هذا الصدد أن المنظمات اليوم تعرف بصفة عامة تدفق كبير وهائل للمعلومات؛ غير أن ليس كل المعلومات مفيدة وصالحة؛ والجري لجمعها يعتبر كلفة؛ وهو ما يتطلب جهاز متخصص في ذلك؛ يدرك مصدر المعلومة المرغوب فيها وكيف يمكنه الوصول إليها ويحقق السبق في ذلك؛ دون أن يخل بالبعد التنظيمي والقانوني الذي ينظم ذلك. وعيه فعلى المنظمات الوصول على المعلومات التي تحقق قيمة إستعمالية مفيدة؛ ونقصد بها انه عند توظيفها واستخدامها تحقق نتائج مرغوبة؛ ولتحقيق ذلك يجب أن تكون المعلومة بذاته ذات قيمة إستعمالية؛ أي هناك من يحتاج لتوظيفها واستعمالها والوصول إليها واستخدامها لن يكون إلى يجد وتكلفة.

يتطلب من العاملين المختصين في نظام المعلومة أن يدركوا:

- نوعية وخصوصية المعلومة المطلوبة
- مصدر أو مصادر المعلومة المطلوبة: ويجب أن يكون مصدرا موثوقا فيه؛
- طريقة أو طرق جمعها وتحليلها للإبقاء فقط على المعلومة الجيدة المرغوب فيها؛
- طريقة تخزينها: لتسهيل عملية الرجوع إليها عند الحاجة؛
- طريقة توزيعها: لتسهيل عملية استخدامها؛ فليس كل المعلومات تصل لكل الأفراد أو المستويات التنظيمية؛ وإنما حسب احتياجات كل منهم.

ونذكر في هذا الصدد أن التطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات كان له دورا كبيرا وفعالا في تحقيق ممارسات الذكاء الاقتصادي؛ بمفاهيمه المختلفة (المنافسة؛ الإستراتيجية؛ اليقظة؛...) حيث عمل على تطوير أنظمة المعلوماتية والتي كان لها دورا كبيرا في تحقيق ممارسة هذه المفاهيم وإنجاحها؛ سواء على مستوى المؤسسة أو الدولة؛ ولإعتبار التطور المستمر في هذا المجال (تكنولوجيا المعلومات) يتعين على الدولة والمؤسسة ضرورة الاهتمام بهذا التطور ومسايرته على الأقل؛ لتستفيد من نتائجه في تحقيق الذكاء الاقتصادي المرغوب فيه.

كما نذكر أن نظم تكنولوجيا الإعلام والمعلومات اليوم لم تعد تحقق إنتاج المعلومات وتخزينها لإسترجاعها وتوزيعها عند الحاجة على المستخدمين في مختلف المستويات والنشاطات فحسب بل أصبحت في بعدها الذكي (التكنولوجيا الذكية) لها القدرة على إنتاج معلومات جديدة ابتداء من المعلومات المتوفرة؛ كما أصبحت لها القدرة على التحليل والتعرف على المشكلات وإيجاد لها الحلول المناسبة في ظروف أحسن وبتكلفة أقل، الأمر الذي ساعد وبشكل كبير في انتعاش العديد من المؤسسات وفي تحقيق فعالية ونجاعة أفضل.

وكل ما سبق يدفع بنا إلى القول أن العمل على توفير المعلومة التنافسية أمر ضروري اليوم؛ غير أنه غير كافٍ إذ يتوجب على المؤسسات الاقتصادية العمل على توفير الحماية والصيانة الدائمة والمستمرة لهذه المعلومات ولنظام إدارتها؛ فالواقع يظهر ذلك الكم الهائل من الاختراقات والقرصنة الذي تتعرض له الكثير من المؤسسات الاقتصادية؛ وأن الرغبة في تحقيق هذه الصيانة والحماية يشكل تحدي أساسي وهام يجب أن لا تغفل عنه المؤسسة الاقتصادية.

VI- واقع ممارسات الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية ومقوماته:

VI-1- واقع ممارسات الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية:

إن التطورات الحاصلة اليوم في بيئة الأعمال تحتم على المؤسسة الجزائرية ضرورة التوجه نحو تبني الذكاء الاقتصادي؛ حيث أن هناك جملة من الأسباب تدفع على ذلك ومنها خاصة:

— التحول في النظام الاقتصادي: (تبي منهج اقتصاد السوق) والذي يقوم على الانفتاح الاقتصادي وانفتاح السوق الجزائرية على الأسواق الخارجية؛ وعلى المستثمرين والمنتجين الأجانب؛ وهو ما يجعل من المؤسسة الجزائرية تعمل في وسط تنافسي أكثر شدة وشراسة؛ يفرض ضرورة التتبع والتعرف على المعطيات السوقية العالمية والوطنية وضرورة التجاوب معها بما يخدم استراتيجيات نشاطاتها؛ ويسمح لها من الاستمرارية في النشاط؛ ولا يتحقق لها ذلك إلا من خلال نظام معلوماتي متطور.

— العولمة: والتي تقوم على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي يستوجب على الدول والمنظمات المختلفة ومنها الاقتصادية مراعاتها والعمل في إطارها؛ فهذه الاتفاقيات والمعاهدات

جاءت من أجل حماية الأطراف المختلفة؛ وحتى تتحقق للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية الممارسة الجيدة ضمانة هذه الاتفاقيات والمعاهدات يستوجب عليها تبني نظام الذكاء الاقتصادي فهو وسيلة تضمن لها ممارسة فاعلة.

— سرعة التطورات التكنولوجية والعلمية في المجالات المختلفة ولا سيما منها تلك التي تتعلق بالاتصال؛ والتي بقدر ما سهلت من تحقيق التواصل والوصول إلى المعلومات بقدر ما حتمت على المؤسسات استخدام التكنولوجيا الجديدة وعلى رأسها تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ وهو الأمر الذي يحتم أيضا على هذه المؤسسات ضرورة العمل على تبني الذكاء الاقتصادي.

ولقد مر الاقتصاد الجزائري بالعديد من التجارب والمحطات التاريخية المختلفة؛ عملت من خلالها الدولة على إرساء شعارات تنمية؛ أنشأت من خلالها العديد من الهيئات وأصدرت الكثير من التشريعات والتنظيمات بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ومن خلالها تحقيق الذكاء الاقتصادي؛ ومن جملة هذه الهيئات نذكر:

- هيئة التخطيط سنة 1962 التي من بين ما تهتم به بجمع المعلومات عن المجتمع ككل.
- اللجنة الوطنية للإحصاء العام للسكان والسكن سنة 1964.
- المحافظة الوطنية للإحصاء والتحقيقات الإحصائية (CNRES) سنة 1971؛ وجاء كبديل لهيئة التخطيط.
- الديوان الوطني للإحصاء الإحصائية سنة 1982.
- المركز الوطني للإحصاء سنة 1993.
- المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمرك الجزائرية (Cnis).
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي سنة 1993 (Cnes).
- المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف سنة 2006.
- كتابة الدولة للتخطيط والاستشراف والتي لم تدم طويلا.
- ومن جملة التشريعات والتنظيمات القانونية التي تصب في هذا المجال نذكر:
- إصدار القانون 01-1994 المتعلق بالنظام الإحصائي والمرسوم التشريعي رقم 01-1994 الذي يتيح الفرصة للديوان الوطني للإحصاء بإطلاق النظام الوطني للإحصائيات.

— إصدار المرسوم التنفيذي 1995-160 والمتضمن تنظيم وسير المجلس الوطني للإحصاء. غير أن ما يتضح من الناحية الممارساتية أن ما قامت به الجزائر لا يعدو كونه إجراءات تهمم بالبعد الإحصائي؛ من خلال جمع المعلومات والبيانات الاقتصادية؛ التي وإن استخدمت فإن استخدامها لا تتعدى في الكثير من الأحيان التقديرات المالية لموازنة الدولة؛ إذ يظهر الواقع الاقتصادي ولا سيما الأزمات الاقتصادية المتكررة التي مرت بها الجزائر غياب الذكاء الاقتصادي. هذا ونشير إلى أن هناك العديد من الملتقيات العلمية التي اهتمت بالذكاء الاقتصادي في الجزائر ومنها:

— الملتقى الذي أقيم في 6 جوان 2004 من طرف مركز البحث عن المعلومة العلمية والتقنية بالجزائر حول "اليقظة التكنولوجية في المؤسسة الجزائرية"، حيث أكد المتدخلون على ضرورة امتلاك نظام لليقظة التكنولوجية لمواجهة الرهانات التي تواجه المؤسسات الجزائرية.

الملتقى الدولي في 10 و 11 أفريل 2005 حول "الذكاء الاقتصادي واليقظة" برعاية غرفة التجارة والصناعية بالجزائر العاصمة وعدد من المؤسسات الجزائرية، والذي كان يهدف إلى تقديم الحلول لتطبيق الذكاء الاقتصادي؛ وقد حضره من المسؤولين والمهتمين منهم ألان جوي وغيره؛ وقد تم تقديم جملة من التوصيات فيما يتعلق بصعوبات تطبيق هذا الذكاء.

الملتقى الدولي في 14/16/16 جوان: 2008 من تنظيم جامعة التكوين المتواصل حول "والذي جاء تحت عنوان "حكمة المؤسسات والذكاء الاقتصادي" والذي أكد على ضرورة العمل على تطوير الذكاء الاقتصادي وأن يكون ذلك ضمن أولويات الوطنية.

— الملتقى الدولي 7/6 نوفمبر حول 2012 "الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة" بجامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف - والذي كان يهدف إلى الإجابة على مدى مساهمة الذكاء الاقتصادي في تمكين منظمات الأعمال الحديثة من تحقيق تنافسية مستدامة في ظل البيئة العالمية .

__الملتقى الدولي في 2008 حول "الحكامة في المؤسسات والذكاء الاقتصادي"، أشار فيه

وزير الصناعة وترقية الاستثمار عبد الحميد تمار إلى أن: الذكاء الاقتصادي إطار استراتيجي لتكييف السلوكات بحيث سيتم توجيه الفاعلين الاقتصاديين والإشراف عليهم وهم يتابعون مصالحهم وهكذا سيصبحون فاعلي تحويل وضعهم وكذا محيطهم الاقتصادي والاجتماعي. كما اعتبره كآلية فعالة لتسيير المعارف ومسعى لضمان الدفاع عن طاقات المؤسسة والحفاظ عليها ورفع القدرات وحصص السوق من جهة ورفع طاقات التراث الوطني من جهة أخرى .

وطرحت في إطار هذا الملتقى فكرة إنشاء مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي بغرض فتح سبل تجريبية جديدة لفائدة صناع القرار الحكوميين والخواص، كما ذكر الوزير أن الحكومة استحدثت مديرية عامة للذكاء الاقتصادي وللدراسات الاقتصادية ستتولى تقديم مجموعة أفكار بشأن هيكلية المجلس المذكور الذي سيوضع تحت الإشراف المباشر لرئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة، على أن يتولى مهمة تنسيق النشاطات و بين الهيئات والوسائل العمومية التي توكل إليها مهام الاستعلام الاقتصادي قصد تزويد اقتصاد البلاد بوسائل الدفاع والاستباق في سياق المنافسة الاقتصادية الدولية.

كما نشير أيضا أن هناك عدد آخر من الملتقيات التي اهتمت بهذا الموضوع لم نتطرق لها في هذه الدراسة. وأما بالنسبة لواقع هذه الممارسة على مستوى المؤسسة الجزائرية فإن استقراء واقع المؤسسة الجزائرية يظهر مجموعة من العقبات التي تؤثر سلبا في تحقيق ممارستها ومن جملتها يمكن ذكر:

__ تقوم المؤسسة الجزائرية في الغالب على هيكلية مركزية ميكانيكية:

__ مؤسسة تقوم على إستراتيجية الدفاع والمحافظة على الوضع وتبتعد عن المغامرة والهجوم؛ فهي في الغالب مؤسسات محلية مكثفية بالحصة السوقية المتوفرة لها؛ وخاصة أن أغلبها ذات طابع تجاري أو خدماتي.

__ ضعف في أنظمة المعلوماتية؛ وعجز في أنظمة الحماية والصيانة لها، وهو ما يفقدها القدرة على توفير السيولة المعلوماتية والقدرة على التحليل واتخاذ القرار المناسب. فالنظام المعلوماتي في المؤسسة

- الجزائرية لا يعدو كونه نظام تقليدي؛ يقوم علي هيكله ككلاسيكية هرمية ميكانيكية؛ لا يمكنها أن تتجاوب مع مطالب الذكاء الاقتصادي الذي يتطلب هيكله مرنة سريعة الاستجابة للمتطلبات البيئية؛ هذا في بعده الداخلي أما في بعده الخارجي فهو نظام يهتم في الغالب بالمتعاملين معهم من زبائن وموردين وبعض الجهات الإدارية الأخرى هو نظام قاصر وعاجز على التفتح على الوسط الخارجي؛ وذلك لإعتبار أن المؤسسة الجزائرية في عمومها مازالت تعيش منعزلة على العالم الخارجي؛ وقد يرجع ذلك لقلة التنافسية أو لأساليبها التسييرية التقليدية؛
- تفتقد القدرة على مواكبة التطورات الاقتصادية في الوقت المناسب؛
- تفتقد إلى الحس والإدراك لأهمية الذكاء الاقتصادي؛
- تفتقد إلى التنسيق مع المحيط الخارجي وخاصة مع المؤسسات البحثية المختلفة (مراكز بحث؛ جامعات؛ معاهد...)؛ حيث يشكل فقدان هذا التنسيق عائق هام في تحقيق الذكاء الاقتصادي وتطويره؛ ويظهر ذلك بصفة خاصة في:
- غياب التحسيس بأهمية نتائج الملتقيات العلمية؛ فبعض الملتقيات واللقاءات التي نظمت وصلت إلى توصيات بقيت بدون متابعة؛
- غياب أو تغيب المحيط العلمي في معالجة القضايا الاقتصادية الهامة؛
- غياب الاهتمام من طرف المحيط الأكاديمي مع نقص البحوث العلمية التي تدرس تطور المفهوم في هذا المجال في كل الجامعات والمدارس العليا ومعاهد التعليم العالي ماعدا جامعة التكوين المتواصل التي تتضمن تكوين في الذكاء الاقتصادي؛
- فتور العلاقة بين المؤسسات الجزائرية والجامعة؛
- عدم قدرة مراكز البحث على نقل نتائج أبحاثها بفعالية؛
- ضعف وعدم كفاية التعريفات المقدمة للذكاء الاقتصادي، والتي تبين عدم القدرة على تطوير الذكاء الاقتصادي بفعل غياب سياسة حول الموضوع؛
- اليقظة التكنولوجية المنتشرة فيا المؤسسات الجزائرية هي غير منظمة في إطار إجراءات محددة وأهداف دقيقة.

هذا وتعاين المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من نقص المعلومات على مستوى مختلف المستويات ومنها خاصة: ما يتعلق المعلومات اللازمة والمفيدة في اتخاذ القرارات؛ وذلك على عدة مستويات ومن عدة أوجه ونوضح ذلك فيما يلي:¹⁸

ـ ندرة المعلومات المتعلقة بسوق العمل: حيث نسجل غياب أرقام أو إحصائيات أو معطيات عن هذا السوق في الجزائر بالشكل المطلوب،

ـ نقص المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار: فمن الطبيعي أن يبني أي شخص قراره الاستثماري على عدد من المعطيات، والتي تظهر إمكانيات وفرص الاستثمار، وغياب مثل هذه المعطيات يؤدي لا محالة إلى اضمحلال الفكر الاستثماري.

ـ نقص المعلومات المتعلقة بالمحيط المحلي (الوطني): حيث يفتقر صاحب المشروع أو المؤسسة إلى معلومات ضرورية لاتخاذ قرار الاستثمار،

ونذكر على سبيل المثال تقلبات الأسعار، حجم القدرة الشرائية، الامتيازات القانونية، حجم العرض في سوق العمل ونوعية المنافسين الحاليين (المحليين والأجانب)، المنافسين المحتملين،...

ـ نقص المعلومات المتعلقة بالمحيط الأجنبي (الدولي): يشكل غياب مثل هذه المعطيات خطر يهدد وجود المؤسسات الجزائرية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، فنقص المعطيات والبيانات عن المنافس الأجنبي يعني الدخول في معركة ضد منافس مجهول، قد يعرف عنك الكثير دون أن تعرف عنه سوى القليل وهو ما يؤدي إلى صدمة.

ـ نقص المعلومات المتعلقة بالخدمات التسويقية: حيث يجد أصحاب المؤسسات الجزائرية صعوبة في التعرف على الخدمات التسويقية المتاحة، كأماكن المعارض وتواريخها، وشروط الجودة في الأسواق المحلية وكذا الخارجية، كما تفتقر المؤسسات الجزائرية وخاصة الصغيرة والمتوسطة، إلى هيئات متخصصة في دراسة السوق وسلوك المستهلك.

__ نقص المعلومات الخاصة بمصادر الآلات والتجهيزات ذات التكنولوجيا المتطورة: ويدفع

هذا النقص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توفير هذه الوسائل بأيسر الطرق وأقلها، كما يتضمن هذا النقص أيضا عدم الدراية بالتكاليف وإضاعة الوقت في البحث عن أنسب الأسعار، وبالتالي فإن هذا غياب هذا المصدر المهم من مصادر المعلومات يترك مؤسساتنا تعمل بأدوات أقل تنافسية وأكبر تكلفة، وهو ما يحول بينها وبين تحقيق أهدافها.

- عدم وجود هيئات متخصصة في تحليل المعلومات ونشرها: فتوفر البيانات في شكلها

الخام قد يشكل مشكلة في بعض الأحيان، فالخبرة القليلة التي يتمتع بها أصحاب المؤسسات الجزائرية وخاصة الصغيرة منها عادة لا تمكنهم من فهم واستغلال هذه البيانات والمعطيات أحسن استغلال، مما يتوجب عليهم البحث عن مدلول هاته البيانات في شكل مبسط، ولن يتأتى ذلك إلا بوجود هيئات متخصصة في تحليل ونشر هذه البيانات.

VI - 2- الأسباب الدافعة لتبني المؤسسة الجزائرية للذكاء الاقتصادي:

هناك جملة من الأسباب التي تدفع بالمؤسسة الجزائرية لتبني الذكاء الاقتصادي ومنها خاصة:

__ الانتقال إلى اقتصاد السوق: يعتبر الانتقال إلى اقتصاد السوق من العوامل والأسباب

الأساسية الدافعة بالمؤسسة الاقتصادية لتبني اقتصاد المعرفة؛ وذلك لما يعرفه هذا السوق من حركية في النشاط وتنافسية بين المتعاملين الاقتصاديين؛ فمن خصوصية هذا الاقتصاد المنافسة بين المنتجين والنشطين فيه والحرية في الدخول للسوق أو الخروج منه وانفتاحه على المنتجات والاستثمارات الأجنبية وهو ما يتطلب بالضرورة العمل على فهم هذه الحركية والبحث عن كيفية التموّج في السوق ومواجهة المنافسين الحاليين والمرتقبين؛ فبعد أن كانت المؤسسة الجزائرية في الغالب مؤسسة عمومية؛ بعيدة عن التنافسية تخضع على قواعد تنظيمية تضعها الدولة في إطار النظام الاشتراكي؛ أضحت اليوم تخضع لقواعد السوق وما يفرضه من قواعد تقوم أساسا على التنافسية؛ التي لا يمكن تحقيقها بعيدا عن الذكاء الاقتصادي. كما أن الجزائر تعمل على الانضمام على منظمة التجارة العالمية وإقامة اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي ومع دول أخرى؛ وهو ما يفرض

وضع جديدة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛ يستوجب عليها فهمه ومسايرته بما يخدم وضعها الاقتصادي ويؤمن نشاطها ووجودها.

__ العولمة: لقد فرضت العولمة قواعد وضوابط اقتصادية جديدة لا يمكن للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية تغييرها من المؤسسات الاقتصادية في العالم أن تغفلها؛ فقد أفرزت العولمة مجموعة من القيود والالتزامات في شكل قوانين جديدة واتفاقيات تنظم الاقتصاد العالمي، كما فرضت العولمة بيئة أعمال جديدة تقوم على التنافسية الشرسية وعلى تهديد المؤسسات الاقتصادية الناشئة التي تقوم على القواعد التسييرية الكلاسيكية؛ وتفتقد القدرة على المواجهة والتحدي. وهو ما يستوجب على المؤسسات الاقتصادية العمل على التكيف مع قواعد السوق للحماية من تهديدات المنافسين المحليين وخاصة الخارجيين وللتجاوب مع متطلبات السوق الجديدة.

__ التطور السريع للتكنولوجيا: يعرف العصر الحالي بعصر التكنولوجيا؛ نظرا لتوسع وانتشار الكبير لاستخدامها في مختلف المجالات ونظرا لتطورها السريع وهو ما سعد في تطور الحياة البشرية في مختلف المجالات؛ وتطلب في الوقت ذاته من المؤسسة الاقتصادية العمل على توفير هذه التكنولوجيا والاستثمار فيها؛ فهذه التكنولوجيا توفر للمؤسسة قدرة أفضل للتعرف على السوق وفرص أحسن لتحقيق نشاطاتها؛ غير أن السرعة الكبيرة التي يعرفها عالم التكنولوجيا أعطى دافع آخر للمؤسسة الاقتصادية كي تعمل لامتلاكها والعمل بها وخاصة بعد أن أدركت قيمتها وأهميتها في نشاطها؛ ويلعب هذا التطور التكنولوجي دورا هام في الدفع بالمؤسسة الاقتصادية إلى العمل على تحقيق الذكاء الاقتصادية، فهو وسيلة هامة في ذلك.

إن كلما سبق يدفع بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ضرورة العمل على التكيف مع هذه المتطلبات والقواعد الجديدة، ولا يمكنها تحقيقها بعيدا عن قواعد السوق الجديدة؛ التي يستوجب العمل بها على تحقيق اليقظة والقدرة على معرفة المخاطر التي تهددها وتحقيق الذكاء الاقتصادي.

يسمح للمؤسسة الاقتصادية من الاطلاع والتعرف على المنافسين والأخطار التي تهددها وكذلك الفرص التي يوفرها لها .

VII - الخلاصة:

إن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية اليوم لا يمكنها أن تطور تنافسياتها ولا أن تحافظ على تواجدتها في السوق وهي يعيش في عزلة عن ما يدور حولها ؛ وإن تبنيتها الذكاء الاقتصادي أصبح يشكل اليوم سلاح قوي في يد المؤسسات الاقتصادية اليوم بجميع أحجامها وفروع نشاطاتها وذلك للمحافظة على مكانتها في السوق فهو يساعد في توليد الأفكار التي تسهل من عملية اتخاذ القرارات الصائبة ويكسب المؤسسة شخصية قوية تجعل منها تعمل في ظروف اقرب إلى التأكد؛ كما يجعل منها تبتعد عن المغامرة والمخاطرة؛ وبذلك فهو يحفزها أكثر على الإبداع والابتكار؛ فهو يتعامل مع المعلومة الإستراتيجية والتي من شأنها أن تمكن المؤسسة الاقتصادية من اليقظة وتعطيها القدرة على التعرف على المنافسين الحاليين والمحتملين بغرض الاستعداد والإعداد لمواجهةهم والتصدي لهم؛ فهو شكل من أشكال الاستعلام والاستخبار الذي يقوم على دراسة السوق والبيئة التي تشط بها بما يسمح لها من اتخاذ القرار التنافسي المناسب في الوقت المناسب. وبذلك يضع المؤسسة بين وضع هجومي من خلال اليقظة والتأثير ووضع دفاعي من خلال الحماية والتأمين. وهو بالأساس يعمل على تحديد الحاجة للمعلومة ثم العمل على جمعها وتحليلها وإعدادها لمتخذ القرار. غير أن ذلك يحتاج إلى جملة من المتطلبات والشروط حتى يمكن تحقيق ممارسته ومن جملتها لابد للدولة من العمل على تطوير النظام الوطني للمعلومات:

ومنه يمكن تقديم بعض التوصيات للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية:

— يتوجب على المؤسسات الاقتصادية اليوم أكثر العمل على إرساء قواعد ممارسة الذكاء الاقتصادي وتبني نظام اليقظة الإستراتيجية كنظام داعم وأساس لتحقيق هذه اليقظة الإستراتيجية. وذلك بإرساء ثقافة الذكاء الاقتصادي والتي يجب أن تقوم على قواعد وممارسات حقيقية وليس شعارات.

— ضرورة عمل المؤسسة الاقتصاد للتوجه نحو البعد الاستشاري في العملية التسييرية.

__ العمل على نشر ثقافة ممارسة الذكاء الاقتصادي بين مختلف المسيرين والعاملين بالمؤسسة وتخفيفهم على ذلك.لا

__ العمل على الاستثمار في مجال المعلوماتية ومواكبة التطورات الحاصلة فيها.

__ إقامة علاقات تعاون مع المؤسسات البحثية في المجتمع بما يساعدها من تفعيل الذكاء الاقتصادي وتطوير ممارساته.

- الهوامش والمراجع :

¹ محمود داود الربيعي و آخرون: نظريات التعلم؛ دار الكتب العلمية؛ لبنان؛ ط 1؛ سنة 2013 ؛ ص 59 .

² محمود داود الربيعي و آخرون : المرجع السابق؛ ص 61

³ محمود داود الربيعي و آخرون : المرجع السابق؛ ص 61

⁴ محمد صلاح الدين؛ عبد العال تحية. "الذكاء الوجداني وعلاقته بالسلوك القيادي للمعلم". بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثاني عشر للإرشاد النفسي بجامعة عين شمس بعنوان "الإرشاد النفسي من أجل التنمية في عصر المعلومات" المنعقد خلال الفترة 25-27 ديسمبر 2005؛ ص 159.

⁵ عامر طارق عبد الرؤوف " الذكاءات المتعددة" دار السحاب للنشر والتوزيع؛ القاهرة؛ 2008؛ ص 18.

⁶ عبد الفتاح بوخمحم؛ صالح محمد؛ "الذكاء الاقتصادي سياسة حوار بين المنظمة والمحيط؛ المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر؛ ذكاء الأعمال والمعرفة؛ جامعة الزيتونة الأردنية؛ كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية؛ 23-26 ابريل 2012؛ عمان ؛ الأردن. على الرابط www.sign-ific-ance.co.uk/index.php/JASR/article/viewFile تاريخ الزيارة 2019/3/4.

⁷FANDREY K., **le dispositif de l'intelligence économique, compétences et fonctions utiles**, harmattan, 2010, p26.

⁸François Jakobiak, **L'intelligence économique: la comprendre, l'implanter, utiliser**, Éditions d'organisation, Paris, 2004 ; p 82.

⁹F. Bournois, P.J. Romani: **l'Intelligence Économique et Stratégique dans les Entreprises Françaises**, édition economica, paris, 2000, p 62

¹⁰Jean-Pierre MERLAND et d'autres : **L'Intelligence Économique appliquée à la Direction des Systèmes d'Information Démarche et Fiches Pratiques**, publication CIGREF, paris, 2005, p 06.

¹¹Alain Juillet : « **du renseignement à l'intelligence économique, la revue défense nationale et sécurité collective** », édition comité d'étude de défense nationale, n°12, 2005, p 13.

¹²Christian Harbulot et Phillipe Baumard : « **perspective historique de l'intelligence économique** », revue intelligence économique, n° 01, paris, 1997, p 06.

¹³Alain Juillet : « **du renseignement à l'intelligence économique, la revue défense nationale et sécurité collective** », édition comité d'étude de défense nationale, n°12, 2005, p 13.

¹⁴ محمد عواد الزيادات: اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 55.

* للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع على:

Henri Martre: **l'Intelligence Économique et Stratégique des Entreprises**, rapport Commissariat General Aux plan Travaux, 1994.

¹⁶ LEVET J.L., **sortir la France de l'impasse**, 2^{eme} EDITION, ECONOMICA, 1997, P 34.

¹⁷ خلفلاوي شمس ضيات "الذكاء الاقتصادي رهان لتسيير المؤسسات الحديثة" عن الموقع

<https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-10>

تاريخ الزيارة 2019/3/10 عن:

.Patrick Romagni et Valérie Wild : **L'intelligence Economique au Service de L'entreprise**, les presses du management, paris, 1998, p 120.

¹⁸ رحيم حسين، دريس يحي: 1118 "أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة حالة الجزائر"، ورقة الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 18/17 افريل

2006؛ جامعة حسنية بن بوعلي؛ الشلف؛ ص 577_578.